الانسحاب الأمريكى من معاهدة "القوى النووية المتوسطة": الأسباب والتداعيات

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ

أثـار إعـلان الـرئيس الأمريكـى دونالـد ترامـب، فـى ٢٠ أكتـوبر، نيـة واشـنطن الإنسـحاب مـن معاهـدة الصـواريخ القصـيرة والمتوسـطة المـدى (INF) العديـد مـن التساؤلات حول أسباب ودوافع الخطوة، والتداعيات المحتملة لها؟.

مـن ناحيـة، يـأتى إعـلان ترامـب فـى خضـم الحملـة الانتخابيـة المسـتعرة بـين حزبـه الجمهـورى والحـزب الـديمقراطى حـول انتخابـات التجديـد النصـفي للكـونجرس الأمريكـى المقـررة فـى ٦ نـوفمبر والتـى سـتحدد إلـى حـد كبيـر شـكل العـامين المقبلـين المتبقيـين مـن فتـرة رئاسـة ترامـب. وربمـا أراد الأخيـر أن يظهـر بموقـف الـرئيس القـوى فـى مواجهـة روسـيا لتعزيـز فـرص حزبـه فـى الانتخابـات فـى وقـت تتصـاعد فيـه الانتقـادات لـه ولإدارتـه بشـأن علاقتـه بموسـكو، والتـى وصـلت حـد وصـفه بالضـعف و"الخيانـة"، والمطالبـة بعزلـه فـى أعقـاب قمتـه مـع الـرئيس الروسـى بـوتين فـى هلسـنكى فـى يوليـو الماضـى. يعـزز هـذا الطـرح أن إعـلان ترامـب جـاء أثنـاء زيارتـه إلـى ولايـة نيفـادا إحـدى محطـات رحلتـه الدعائيـة لانتخابات الكونجرس النصفية.

مـن ناحيـة أخـرى، قـد يكـون إعـلان ترامـب خطـوة اسـتباقية الهـدف منهـا إعـادة النظـر فـى المعاهـدة وإبـرام اتفاقيـة جديـدة يـتم توسـيعها مـن زاويتـين، الأولـى المنظومـات التـى تشـملها المعاهـدة حيـث تقتصـر الأخيـرة علـى الصـواريخ ذات المـدى المتـراوح بـين ٥٠٠ وألـف كـم، وبـين ١٠٠٠ و٥٥٠٠ كـم. والثانيـة ضـم الصـين إليهـا والتـى لـم تكـن طرفـاً بهـا عنـد توقيعهـا فـى ٨ ديسـمبر ١٩٨٧ بـين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتى خـلال القمـة الأمريكيـة السـوفيتية بواشـنطن بـين ريجـان وجورباتشـوف. وتمتلـك الصـين ترسـانة ضـخمة مـن الصـواريخ الباليسـتية التـي تضـم صـواريخ قصـيرة ومتوسـطة المـدى، إضـافة إلـى صـواريخ عـابرة للقـارات، مـن أبرزهـا الصـاروخ "إس واي — ٤٠٠"، قصـير المـدى. كمـا تطـور بكـين نظـام جديـد لصـواريخ باليسـتية لا يمكـن رصـدها بواسـطة الـرادارات، وأجـرت فـي ١ و١٥ نـوفمبر ٢٠١٧ تجـربتين لصـواريخ باليسـتية جديـدة متوسـط المـدى يتـراوح

مداها بين ١٨٠٠ إلى ٢٥٠٠ كم، يطلق عليها "دي إف — ١٧"، يمكنها حمل رؤوس نووية وتقليدية، مما أثار قلق واشنطن لا سيما فى ضوء التنافس الشديد بينهما فى منطقة بحر الصين الجنوبى.

لذا فإن هدف رئيسى لواشنطن من الانسحاب من المعاهدة هو الدخول في حقبة جديدة من المنافسة الاستراتيجية مع الصين في مياه المحيط الهادئ جنوب شرق آسيا، حيث إن خروجها من المعاهدة سيمكنها من منافسة الصين في بناء قدرات صاروخية، كانت محظورة، بمقتضى المعاهدة، وامتلاك قدرات عسكرية تمكن واشنطن من الوصول إلى قلب الأراضي الصينية وهو أمر بالغ الأهمية في أي مواجهة مستقبلية محتملة مع الجيش الصيني، أما إذا لم تمتلك واشنطن القدرة على ضرب قواعد الصواريخ المضادة للسفن الموجودة داخل الأراضي الصينية، فإن قدراتها العسكرية في المنطقة ستقتصر على قواعدها الموجودة في اليابان، وسيكون إرسال سفنها الحربية إلى المياه القريبة من سواحل الصين مخاطرة غير مقبولة بالنسبة للولايات المتحدة. ويفسر هذا إعلان الصين يوم ٢٢ أكتوبر على لسان المتحدثة باسم الخارجية الصينية، هوا تشون ينج، أنه من الخطأ انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من المعاهدة التى تعود إلى حقبة الحرب الباردة والتى أزالت الصواريخ النووية من أوروبا.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة سبق وأن انسحبت فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١، ومن جانب واحد، من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتى. وتتبادل الولايات المتحدة وروسيا، على مدى الخمس سنوات الماضية، الاتهامات بانتهاك المعاهدة. ففي يوليو ٢٠١٤، اتهمت واشنطن موسكو بانتهاك المعاهدة بتطوير صاروخ كروز جديد، وبنشر صواريخ "نوفاتور ٩ إم ٧٢٩"، التى يزيد مدى عملها الصواريخ عن ٥٠٠ كيلومتر وصواريخ "أر – ٢٦ روبيج" الباليستية التى لا يتجاوز مداها ٥.٥ ألف كيلومتر.

الأمر الذي رفضته روسيا مؤكدة أن الاتحاد السوفيتى قد وفى كل إلتزاماته بمقتضى المعاهدة فى مايو ١٩٩١ حيث قام بإزالة ١٧٥٢ صاروخ مجنح وبالستى مقابل ٨٥٩ قامت الولايات المتحدة بإزالتها. وأن موسكو لم تنتهك أبدا بنود هذه المعاهدة منذ ذلك الحين، على عكس واشنطن التي خرقتها مرارا، ووجهت اتهامات مقابلة إلى الجانب الأمريكي حيث أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، إلى وجود أسئلة لدى بلاده حول التزام واشنطن ببنود المعاهدة، بعد أن قامت الولايات المتحدة بنشر منصات قادرة على إطلاق صواريخ مجنحة من نوع "توماهوك" في

رومانيا وبولندا، وبتصميم طائرات مسيرة قتالية وتمويل بحوثا علمية متعلقة بوضع صاروخ مجنح يطلق من الأرض، الأمر الذي تحظره المعاهدة.

وللخطوة الأمريكية، إذا ما تمت، تداعيات بالغة الأهمية على الأمن والاستقرار العالمى، لعل أهمها تقويض نظام الحد من التسلح ونزع السلاح الذى تطور على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وذلك منذ ثمانينات القرن الماضى، وكان حجر الزاوية فى إنهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. فعقب سنوات من توقف المفاوضات خاصة بعد تبنى الولايات المتحدة مبادرة الدفاع الإستراتيجي SDI عام ١٩٨٣، وتهديد الاتحاد السوفيتى بتطوير برامج التسلح الإستراتيجي الهجومى إذا مضت الولايات المتحدة قدماً فى برنامجها، نجح الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ليس فقط فى إجراء تقدم بشأن مفاوضات الحد من التسلح ولكن فى الوصول إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وهو أمر غير مسبوق.

ففى يوليو ١٩٨٥ أعلن جورباتشوف وقف التجارب النووية من جانب واحد لمدة خمسة شهور واستئناف المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم استمرار الولايات المتحدة فى إجراء تجاربها النووية قرر جورباتشوف تجديد وقف التجارب النووية من جانب واحد حتى الأول من يناير ١٩٨٧ وذلك للمرة الرابعة على التوالى. وقد أدى هذا إلى تدعيم الثقة ين البلدين ودفع محادثات الحد من التسلح ونزع السلاح وتوقيع عدة اتفاقات فى هذا المجال، كان أولها معاهدة إزالة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى INF من أوربا وآسيا. وكان برجينيف وأندربوف قد رفضا مبادرة الرئيس ريجان لإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى فيما عرف "بالخيار صفر" Zero Option سعياً إلى الحفاظ على التفوق السوفييتى فى هذا المجال بدعوى الحفاظ على الأمن المتساوى "Equal Security" ويعنى أن يمتلك الاتحاد السوفييتى صواريخ متوسطة المدى تساوى تلك التى تمتلكها الولايات المتحدة وحلفائها فى أوربا مجتمعين مما أدى إلى توقف المفاوضات، ومن ثم كانت موافقة جورباتشوف على المبادرة خطوة هامة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوربا الغربية حيث تعنى إزالة التهديد العسكرى السوفييتى لأوربا، خاصة وأنه أقترح إزالة ليس فقط الصواريخ متوسطة المدى بل وكل الصواريخ قصيرة المدى فيما عرف "بخيار الصفر المضاعف" Double Zero Option. وأعتبرت المعاهدة حجر الأساس لمعاهدات أخرى للتخلص الحقيقي من الأسلحة والشحنات النووية كان من أهمها معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية START التى تم توقيعها فى ٣١ يوليو ١٩٩١.

فـى هـذا السـياق، فـإن انسـحاب الولايـات المتحـدة المحتمـل مـن معاهـدة الصـواريخ القصـيرة والمتوسـطة يهـدد تمديـد معاهـدة تقلـيص الأسـلحة الهجوميـة الاسـتراتيجية التـي وقّعتهـا الولايـات المتحـدة مـع روسـيا عـام ٢٠١٠، للحـد مـن الـرؤوس الحربيّـة النوويـة الاسـتراتيجية المنتشـرة حـول العـالم، بالإضـافة إلـى الحـد مـن أنظمـة ربطهـا، والتـي مـن المقـرر أن تنتهـي فـي ٥ فبرايـر ٢٠٢١. الأمـر الـذى يعنـى عـودة سـباق التسـلح النـووى مـن جديـد. يـدعم هـذا الطـرح أنـه فـى خطـاب حالـة الاتحـاد أكـد ترامـب أنـه "مـن الضـرورى تحـديث الترسـانة النوويـة الأمريكيـة لتصـبح قوتهـا قـادرة علـى صـد أى عمـل عـدوانى". وأكـدت العقيـدة النوويـة الأمريكيـة الجديـدة، التـى تـم إعلانهـا مطلـع فبرايـر ٢٠١٨، أن واشـنطن تعتـزم زيـادة الإنفـاق علـى ترسـانتها النوويـة لأكثـر مـن ضـعفين مـع تخفيـف القيـود المفروضـة علـى اسـتخدام السـلاح النـووى لمواجهـة التهديـد الـذى تمثلـه كوريـا الشـمالية وإيـران. يـأتى هـذا مـع إعـلان روسـيا تحـديث إمكاناتهـا النوويـة وقـدراتها النوويـة الاسـتراتيجية بنسـبة لا تقـل عـن٧٠% عـام ٢٠٢٠. وقـد أشـار الـرئيس بـوتين صـراحة إلـى أن تـدمير هـذه الوثيقـة سيضـر بـالأمن العـالمي. وأعلـن مجلـس الـدوما الروسـي فـى ٢٢ أكتـوبر أن الانسـحاب أحـادي الجانـب للولايـات المتحـدة مـن المعاهـدة قـد يـؤدي إلـى أزمـة فـي مجـال الرقابـة علـى الترسـانات النوويـة ويمكـن الولايـات المتحـدة مـن إسـتئناف إنتـاج أنظمة الصواريخ المحظورة وزيادة مدى عمل الصواريخ المتوفرة لديها حاليا.

سيضـيف ذلـك دون شـك محـوراً جديـداً للتـوتر المتصـاعد أصـلاً بـين موسـكو وواشـنطن ويزيـد مـن التعقيـد فـى العلاقـات الروسـية الأمريكيـة، وذلـك فـى ضـوء الحـزم المتتاليـة مـن العقوبـات الأمريكيـة علـى روسـيا والهجـوم المتواصـل علـى الأخيـرة فـى الـداخل الأمريكـى، ومـن جانـب حلفـاء واشـنطن فـى شـرق أوروبـا، إلـى جانـب مـا يمكـن أن يطلـق عليـه "حـرب المنـاورات" بـين موسـكو وواشـنطن. فقـد كثفـت الولايـات المتحـدة خـلال السـنوات القليلـة الماضـية مـن منـاورات النـاتو فـى الحـزام الغربـى والجنـوبى لروسـيا، وزادت مـن تحركاتهـا علـى نحـو ملحـوظ فـى بحـر البلطيـق والبحـر الأسـود، وعبـرت روسـيا مـراراً عـن عـدم ارتياحهـا لـذلك واعتبرتـه عمـلاً عـدائياً واسـتفزازياً لا يمكـن القبـول بـه. ومنهـا المنـاورات العسـكرية السـنوية للـدعم النـاري "الرعـد المشـتعل ٢٠١٨" التـى أجريـت فـى شـهر مـايو الماضـى فـي ليتوانيـا بمشـاركة قـوات مـن ٩ دول مـن حلـف النـاتو (الولايـات المتحـدة، كنـدا، كرواتيـا، لاتفيـا، بولنـدا، ليتوانيـا، هولنـدا، فرنسـا، وألمانيـا)، وكـذلك منـاورات النـاتو فـى يونيـو بمشـاركة ١٩ دولـة، وأكثـر مـن ١٨ ألـف جنـدي، فـي كـل مـن أسـتونيا ولاتفيـا

وبولندا، وشاركت فيها إسرائيل من خارج الناتو للمرة الأولى في تاريخها، ومناورات شهرى أكتوبر ونوفمبر في النرويج وشمال المحيط الأطلسي، والتى تعد أضخم مناورات للناتو في السنوات الـ١٦ الأخيرة. وكرد فعل كثفت روسيا بدورها من مناوراتها ومنها تلك التى أجرتها موسكو فى المياه الدولية لبحر البلطيق ما بين السويد وبولندا ولاتفيا فى أبريل الماضى، ومناورات البحر المتوسط مطلع سبتمبر والتى اعتبرت الأولى في تاريخ روسيا الحديث بالنظر لحجم المنظومات المشاركة، وحملت رسالة قوية للولايات المتحدة بأن روسيا قادرة على حماية وجودها وحلفائها.

فى ضوء ذلك تخشى أوروبا من أن تعود مسرحاً للتحرش النووى بين واشنطن وموسكو خاصة مع التهديدات المتبادلة وتأكيد الرئيس بوتين أن موسكو ستضطر للرد بالمثل في حال نشر واشنطن صواريخها في أوروبا، محذرا من عواقب خروج الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى. وأشار بوتين، أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقده فى ٢٤ أكتوبر في موسكو مع رئيس الوزراء الإيطالي، إلى أن "قرار الولايات المتحدة قد يعرض شركاءها الأوروبيين للخطر، وإنه إذا نشرت الولايات المتحدة صورايخها الجديدة في أوروبا فإننا سنضطر طبعا إلى الرد بالمثل، ويجب على الدول الأوروبية التي ستوافق على نشر الصواريخ في أراضيها أن تدرك أنها تُعرّض أراضيها لخطر ضربة مضادة محتملة من جانبنا، وهذه أمور واضحة .. سيأتي ردنا بشكل سريع وفعال."

وقد حدث أن قامت روسيا بنشر صواريخ إسكندر، وهى صواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس نووية، فى جيب كالينيجراد فى العمق الأوروبى رداً على انسحاب واشنطن من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، ونشرها الدرع المضاد للصواريخ فى شرق أوروبا الذى تعتبره روسيا تهديد مباشر لأمنها القومى، خاصة وإنه مصحوب بتمدد عسكرى أمريكى مباشر، وتحت مظلة حلف شمال الأطلسى فى التخوم الروسية فى أوروبا. وأشارت العقيدة العسكرية الروسية لعام ٢٠١٤ وعقيدة السياسة الخارجية لعام ٢٠١٦ إلى أن عدم التزام الحلف بمبادئ الأمن المتكافئ للجميع والتوسع وزيادة ترسانته العسكرية باتجاه روسيا هو التهديد الرئيسى للأمن القومى الروسى، ويقتضى التحرك بجدية لمواجهته باعتباره عملاً عدائياً ضد روسيا ويهدف إلى تطويقها.

ومن المعروف أن أوروبا كانت هى المستفيد الأساسى من معاهدة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى حيث تراجعت الصواريخ النووية المنتشرة بها من ٦٠ ألف قبل

المعاهدة، إلى ١٥ ألف صاروخا بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وعودة هذه الصواريخ إلى أوروبا سيؤثر حتماً على الأمن الأوروبي، لأن الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى يمكن لها أن تصل إلى برلين وباريس ولندن وليس إلى واشنطن ونيويورك، كما قد يؤدي ذلك إلى أزمة في مجال الرقابة على الترسانات النووية.

إلا إنه فى وقت تسعى فيه روسيا لإعادة الدفئ فى العلاقات الروسية الأوروبية ورفع العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا منذ عام ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية، تميل موسكو إلى التهدئة وليس إلى التصعيد، والتأنى فى أى رد فعل محتمل يمس الأمن الأوروبى، وإعطاء الحوار والتفاهم والطرق الدبلوماسية الفرصة كاملة للحفاظ على المعاهدة. فهناك قمة رباعية روسية ألمانية فرنسية تركية بشأن إدلب فى ٢٧ أكتوبر بإسطنبول، وتحتاج موسكو لتفاهمات مع الفاعلين الأوروبيين حول عملياتها فى إدلب.

كما تم بحث الموضوع مع مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، جون بولتون خلال زيارته لروسيا التى أمتدت ثلاثة أيام من ٢١ حتى ٢٣ أكتوبر، وتضمنت مباحثات مطولة استمرت خمس ساعات مع أمين مجلس الأمن الروسي، نيقولاي باتروشيف، ومع وزير الخارجية الروسى ووزير الدفاع، أعلن بولتون فى أعقابها أن مناقشاته مع باتروشيف حول تقليص الأسلحة كانت "بالغة الجدية"، ولكنه أكد في مؤتمره الصحفي في موسكو، موقف إدارة الرئيس ترامب حول عزم الولايات المتحدة على الانسحاب من معاهدة الصواريخ بزعم "خرقها" من قبل روسيا.

على صعيد أخر، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، أن روسيا طرحت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى ٢٤ أكتوبر، مشروع قرار يدعو إلى إبقاء "معاهدة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى" بين موسكو واشنطن، مؤكداً اهتمام موسكو برد الدول الحليفة لواشنطن على طرح الجانب الروسي لمشروع القرار المذكور. وأوضح ريابكوف أن المحادثات التي جرت في موسكو مؤخرا مع جون بولتون، أظهرت عزم الإدارة الأمريكية على الانسحاب من المعاهدة. وكانت صحيفة "جارديان" قد كشفت يوم ١٩ أكتوبر عن مبادرة طرحها جون بولتون، الذي اشتهر بمعارضة معاهدات الحد من التسلح، للدفع نحو انسحاب بلاده من المعاهدة. وأشار ريابكوف إلى أن روسيا ترى في تصرفات الإدارة الأمريكية تهديدا على أمنها يتطلب "ردا عسكريا تقنيا"، وأوضح أن الدوائر المعنية في الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد "قدرات ستسمح بإنشاء ترسانات تفوق بكثير، من حيث إمكانياتها، صواريخ بيرشينج-٢

والصـواريخ المجنحـة مـن ثمانينيـات القـرن الماضـي، والمحظـورة بموجـب المعاهـدة وذلـك فى فترة زمنية وجيزة وعلى أساس تكنولوجي جديد.

وفـى الوقـت الـذى تحـبس فيـه أوروبـا أنفاسـها، وربمـا الصـين أيضـاً، خشـية إقـدام واشـنطن علـى الانسـحاب الفعلـى مـن المعاهـدة، يـأتى اللقـاء المرتقـب بـين الرئيسـين بـوتين وترامـب فـى بـاريس يـوم ١١ نـوفمبر علـى هـامش الاحتفـال بمـرور مائـة عـام علـى انتهـاء الحـرب العالميـة الأولـى، ليمثـل بارقـة أمـل، لعلـه يسـفر عـن تفاهمـات بـين الجـانبين تثنـى ترامب وإدارته عن عزمه هذا.